مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، 2026

التوجهات الجيو- سياسية للظاهرة الشعبوية في دول الاتحاد الأوروبي (2009-2024)*

الباحث: عمر ثائر صباح[1] أ. م. د. مهند حميد مهيدي[2]
oma24pc1003@uoanbar.edu.iq muhannadhamd84@uoanbar.edu.iq
جامعة الانبار- كلية العلوم السياسية[1، 2]

تاريخ الاستلام 2026/1/4 تاريخ القبول 2026/2/8 تاريخ النشر 2026/3/31

الملخص:

يدرس هذا البحث التحوّلات الجيو- سياسية التي تُحدثها الحركات الشعبوية الصاعدة في دول الاتحاد الأوروبي، ويُفترض أن هذه الحركات، عبر تشديدها على السيادة الوطنية ومعارضة التكامل، تُضعف التضامن الأوروبي وتُعقّد صياغة سياسات خارجية موحدة. تظهر النتائج على شكل توجهات حمائية، ومراجعة للتحالفات التقليدية، وانفتاح انتقائي على قوى منافسة. يختلف تأثير الشعبوية جيو- سياسياً بين شرق أوروبا وغربها، وبين أحزاب اليمين المتطرف والأحزاب الشعبوية اليسارية. يُختتم البحث باستشراف مخاطر تفتيت الموقف الأوروبي الموحد وانزياح مركز الثقل الجيو- سياسي للقارة على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: الشعبوية، اليمين المتطرف، الاتحاد الأوروبي، السياسة الخارجية.

Geopolitical Orientations of Populism in the European Union (2009–2024)

Researcher: Omar Thaer Sabah[1] Assis. Prof. Dr. Muhannad Hamid Mahidi[2]
University of Anbar – College of Political Science[1, 2]

Abstract:

This research examines the geopolitical shifts driven by the rising populist movements in European Union member states. It posits that these movements, by emphasizing national sovereignty and opposing deeper integration, undermine European solidarity and complicate the formulation of a unified foreign policy. The consequences manifest as protectionist tendencies, a reevaluation of traditional alliances, and selective openness to rival global powers. The geopolitical impact of populism varies between Eastern and Western Europe, and between far-right and left-wing populist parties. The research concludes by projecting the long-term risks of fragmenting a unified

* البحث مستل من رسالة ماجستير.

European stance and a potential shift in the continent's geopolitical center of gravity.

Keywords: Populism, Far-Right, European Union, Foreign Policy.

المقدمة:

يُمثل الصعود الملحوظ للقوى الشعبوية في دول الاتحاد الأوروبي تحديًا جوهريًا للنموذج الليبرالي التكاملي، مع تداعيات عميقة تتجاوز السياسة الداخلية لتُعيد تشكيل الخريطة الجيو– سياسية للقارة. تكتسب الدراسة أهمية من خلال تشابك أبعادها الدستورية، التي تهدد تماسك الكتلة، وجيو– استراتيجية، تعيد تعريف التحالفات والمواقف من القوى العالمية، واجتماعية– هوياتية تغذي الانقسام. تفترض هذه الدراسة أن صعود الشعبوية، خاصة في أشكالها القومية–السيادية، يولّد تناقضًا متصاعدًا بين منطق التكامل الجماعي وسيادة الدولة القومية. ينعكس هذا في توجهات جيو–سياسية تميل نحو الانكفاء النسبي والحمائية وإضعاف التضامن الأوروبي–الأطلسي، مما يقوّض قدرة الاتحاد على الفعل كقطب موحد. ويتفاوت هذا التأثير تبعًا لطبيعة القوى الشعبوية المسيطرة والموقع الجيو– سياسي لكل دولة عضو.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في كونه يتناول تحديًا وجوديًا للمشروع الأوروبي، حيث يهدد صعود الشعبوية الأسس التكاملية والسياسية للاتحاد الأوروبي. لا تقتصر خطورة الظاهرة على السياسات الداخلية فحسب، بل تمتد إلى إعادة تشكيل التوجهات الجيو– ستراتيجية لدول الأعضاء، مما يؤثر على تماسك الكتلة الأوروبية وموقعها في النظام الدولي، ويهدد قيم الديمقراطية التعددية.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة المركزية في التناقض المتزايد الذي تولده التوجهات الشعبوية بين منطق السيادة الوطنية المطلقة ومنطق التكامل الأوروبي الجماعي، يتجلى هذا التناقض في إضعاف التضامن بين الدول الأعضاء، وتآكل قدرة الاتحاد على صياغة سياسات خارجية وأمنية موحدة، وخلق تحالفات عرضية داخلية تعيد رسم خريطة القوى التقليدية في أوروبا.

فرضية البحث:

تقوم الفرضية على فكرة اساس مفادها (أن تنامي وصعود الظاهرة الشعبوية في دول الاتحاد الاوروبي تقود الى احداث تحولات جيوسياسية، الامر الذي يقود الى اضعاف فاعلية الاتحاد الاوروبي ككيان موحد على الساحة الدولية).

الحدود الزمانية:

تغطي هذه الدراسة المدة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى عام 2024، وهي فترة مفصلية في تطور الظاهرة الشعبوية داخل الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت مع تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة ديون منطقة اليورو مرورًا بأزمة الهجرة عام 2015 مع صعود الأحزاب الشعبوية إلى مواقع متقدمة في السلطة وصولًا إلى آثار جائحة كوفيد-19 والانتخابات الأوروبية لعام 2024 وما رافق ذلك من تحولات في التوجهات الجيوسياسية لدول الاتحاد الأوروبي

الحدود المكانية:

تنحصر الحدود المكانية للدراسة في دول الاتحاد الأوروبي مع التركيز التحليلي على الدول التي شهدت صعود مؤثر للحركات الشعبوية في بنية السلطة أو في عملية صنع القرار السياسي ولا سيما دول شرق ووسط أوروبا مثل المجر وبولندا، ودول جنوب أوروبا مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان بوصفها نماذج دالة على تنوع أنماط الشعبوية واختلاف انعكاساتها الجيوسياسية داخل الفضاء الأوروبي.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن بوصفه الإطار الأنسب لفهم العلاقة بين صعود أنماط الشعبوية والتحولات الجيوسياسية في دول الاتحاد الأوروبي، ويقوم هذا المنهج على تحليل الخطاب السياسي والبرامجي للحركات الشعبوية ومقارنة سلوك الدول التي شهدت حضور مؤثر لهذه التيارات في السلطة أو في مراكز صنع القرار بما يسمح ذلك بتفسير الفروق في أنماط التفاعل مع سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية.

المطلب الاول: الانتشار الجغرافي للحركات الشعبوية في أوروبا

تعد الظاهرة الشعبوية داخل القارة الأوروبية ظاهرة سياسية مؤثرة ولقد برزت هذه الظاهرة مع تنامي الإحباط من التحولات البنيوية التي شهدتها القارة الأوروبية، وبالاستناد الى العديد من العوامل الرئيسية مثل ازدياد الهجرة وتعميق التكامل الأوروبي اذ استغلت الأحزاب الشعبوية اليمينية هذه العوامل وتوسعت في مختلف مناطق أوروبا من فرنسا وهولندا إلى شمال ووسط وجنوب القارة وبمستويات متفاوتة من النجاح مما يوضح ذلك أن الانتشار الجغرافي لم يكن محصوراً في دولة واحدة بل اتخذ طابع أوروبي واسع[1]. ففي غرب أوروبا ظهرت الشعبوية من خلال حزب التجمع الوطني في فرنسا الذي شكل نموذجاً للظاهرة الشعبوية حيث من خلاله تم أعادة تشكيل اليمين الفرنسي وأصبح نموذجاً لبقية الأحزاب الاخرى المشابهة في الدول الأوروبية الأمر الذي عكس أن الظاهرة الشعبوية اليمينية أصبحت ظاهرة عابرة للحدود الأوروبية، إذ اعتمدت في اقتصادها على قومية الرفاه[2] وفي سياستها الخارجية على التشكيك بالاتحاد الأوروبي وبمشروع الاندماج الإقليمي ذاته[3].

وبعد أزمة اليورو عام 2009 لقد انتشرت الظاهرة الشعبوية داخل قارة أوروبا بشكل كبير جداً لان الأزمة لم تكن حدث اقتصادي محدود بل حدث تحولاً في البنية السياسية داخل العديد من دول الاتحاد الأوروبي الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة في الأحزاب التقليدية المؤيدة للاتحاد الأوروبي وفتح المجال أمام القوى الشعبوية من اجل استثمار حالة السخط الجماهيري وتحويلها إلى مكاسب انتخابية مباشرة، ولم يقتصر هذا التحول على دولة واحده وانما امتد إلى دول أخرى مثل ايطاليا وفنلندا والدنمارك وهولندا الامر الذي عكس انتقال الظاهرة الشعبوية من حالة محلية إلى ظاهرة ذات انتشار جغرافي في كافة انحاء القارة الأوروبية ففي جنوب اوروبا برزت في إيطاليا من خلال حزب (اخوة إيطاليا) وفي الشمال برزت في السويد من خلال حزب (ديمقراطيو السويد)[4]. اضف الى ذلك ان توسع الظاهرة الشعبوية لم يقتصر فقط على شمال ووسط وجنوب القارة وانما توسع الى ابعد من ذلك ليشمل أوروبا الشرقية أيضاً ولكن ظل هذا التوسع غير قادر في أحيان كثيرة على إدراك العمق السياقي للفوارق الجغرافية داخل القارة مما يعني أن الظاهرة الشعبوية اليمينية في أوروبا لم تكن كتلة واحدة وانما هي شبكة انتشار متميزة تتشكل بحسب طبيعة الإقليم، ففي أوروبا الغربية ركز الخطاب اليميني الشعبوي على الهجرة والتكامل الأوروبي والإسلام، أما في أوروبا الشرقية كشفت التجربة الشعبوية عن واقع مغاير تماماً عن

أوروبا الغربية إذ أن الشيوعيين السابقين في دول مثل روسيا أو رومانيا يستقطبون القاعدة الاجتماعية التي يتنافس معها اليمين الشعبوي، مما يؤدي ذلك الى عكس بنية انتخابية مختلفة نابعة من تاريخ سياسي واقتصادي مغاير عن أوربا الغربية[5]. وأن هذا التباين الإقليمي داخل قارة أوروبا يؤكد أن ظاهرة اليمين الشعبوي لم يعد ظاهرة محصورة في (المركز الأوروبي) جغرافياً وانما امتد ليكون ظاهرة قارية عابرة للحدود تشمل الغرب والوسط والشرق ضمن صيغ مختلفة ولكن جميعها راسخة داخل المشهد السياسي الأوروبي المعاصر وأنها تشترك مع بعضها البعض بسمات أساسية منها معاداة النخبة والدعوة الى حكم الشعب وهو ما يميزها عن غيرها من التيارات والحركات السياسية الأخرى الأمر الذي يجعل البعد الجغرافي ليس امتداد توصيفي فحسب وانما محدد تفسيري أساسي من أجل فهم كيف تنتج الظاهرة الشعبوية الأوروبية خطابها وهيمنتها داخل فضاء قاري متعدد [6].

ولقد أشارت نتائج الانتخابات الأوروبية وخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي عام 2016 إلى أن أحزاب اليمين الشعبوي شهدت نمو متسارع جعلها تتحول إلى قوة سياسية معارضة وفاعلة سواء على المستوى الوطني داخل الأطر الوطنية للدول الأوروبية أو على المستوى الأوروبي داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وأن هذا الصعود للظاهرة الشعبوية هو ليس حدث طارئ أو مؤقت وانما حدث نتيجة تراكمات واسعة من العوامل البنيوية من بينها زيادة مستويات عدم الرضا الشعبي، وتصاعد القلق الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة والبطالة وضعف الثقة في نزاهة الحكومات إضافة إلى المخاوف الأمنية، وأن هذه المتغيرات لم تكن أهميتها ونتائج صعودها محصور محلياً وانما توسعت لتسهم في إنتاج نمط انتشار جغرافي واسع عابر للحدود الدول داخل القارة الأوروبية، ولقد انطلقت الموجة أولاً من أوروبا الغربية ومن ثم بعدها امتد تأثيرها لاحقاً ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية التي أصبحت بدورها ايضاً بيئة حاضنة لهذه الحركات الشعبوية وقادرة على إعادة صياغته وفق شروطها الداخلية [7].

وفي عام 2022 ايضاً سجل اليمين المتطرف صعود تاريخي في دوائر السلطة وأنتشر في العديد من البلدان الأوربية من بينها المجر والنمسا والسويد وفرنسا وصولاً إلى إيطاليا التي فازت فيها زعيمة اليمين المتطرف جورجيا ميلوني في الانتخابات التشريعية التي جرت في البلاد في تشرين الأول (أكتوبر) 2022، الأمر الذي أثار مخاوف عديدة من سياسات اليمين المتطرف حول عدة ملفات أبرزها "الهجرة [8]. ومع ظهور النتائج الانتخابية للبرلمان الأوروبي في 9 حزيران عام 2024 اتضح

أن ظاهرة اليمين الشعبوي لم تعد مجرد ظاهرة سياسية وطنية وانما أصبحت فاعل انتخابي ممتد عبر القارة الأوروبية، حيث سجل اليمين الشعبوي صعود لافت في العديد من الدول المركزية في غرب أوروبا مثل فرنسا وألمانيا مما أدى ذلك الى التأثير على موازين القوى داخل البرلمان الأوروبي الأمر الذي أشار إلى انتقال الظاهرة الشعبوية من نطاق محلي ضيق إلى نطاق قاري واسع ولقد أدى هذا الامتداد الجغرافي لصعود ظاهرة اليمين الشعبوي إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، وجعل كتلاً مثل "الهوية والديمقراطية" و"المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين" جزءاً من معادلة جغرافية جديدة ناتجة عن تقدم الظاهرة الشعبوية في الشمال والغرب ووسط أوروبا وليس فقط في نقطة واحدة [9].

وبناءً على ذلك فإن مستقبل سياسات الاتحاد الأوروبي لا ينفصل عن توزيع القوة جغرافياً داخل القارة لأن امتلاك اليمين الشعبوي لكتل مؤثرة في البرلمان الأوروبي هو بسبب نتيجة مباشرة لصعوده المتزامن وانتشاره في العديد من الدول الأوروبية الأمر الذي يجعل التحولات السياسية بعد الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام 2024 هو انعكاس لجغرافية انتخابية جديدة تفرضها الشعبوية داخل القارة الأوروبية[10].

ويمكن ملاحظة صعود أحزاب اليمين الشعبوي في عدد من الدول الأوروبية من خلال الخريطة (1).

الخريطة (١) صعود الأحزاب اليمينية الشعبوية في أوروبا

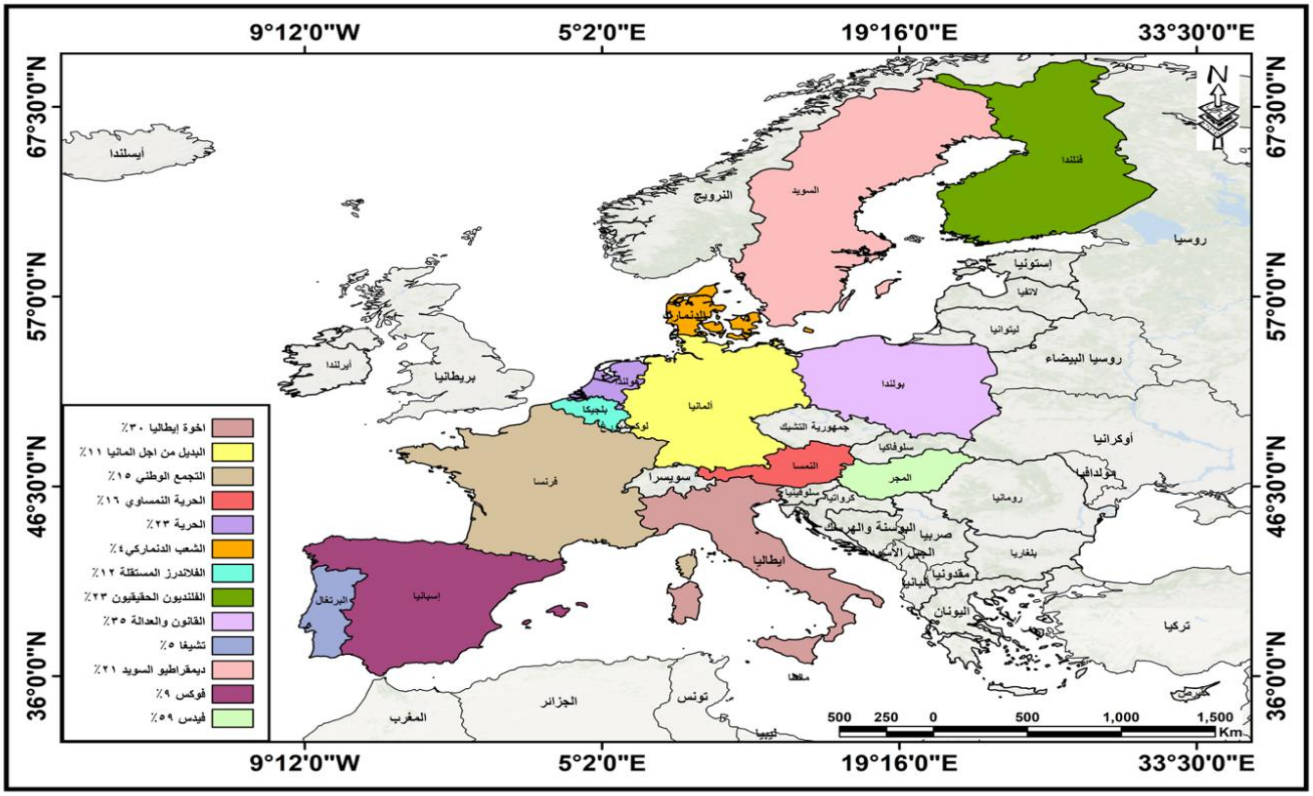

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Arc map 10.8

تبين الخريطة (١) التوزيع الجغرافي بالنسبة للأحزاب اليمينية الشعبوية في قارة أوروبا من خلال تحديد قوة كل حزب يميني شعبوي في كل دولة ونسبة التأييد التي حصل عليها الحزب من خلال الاعتماد على تدرجات لونية توضح الحالات الوطنية المختلفة، حيث ساعد هذا الأسلوب في إبراز الفروق بين كل الدول التي يتمتع فيها اليمين الشعبوي بوزن انتخابي مرتفع وتلك التي لا يزال حضوره فيها محدوداً، ومن خلال هذا التمثيل قدمت الخريطة قراءة تحليلية مختصرة لمدى انتشار اليمين الشعبوي في القارة الأوروبية وتباين تأثيره داخل المشهد السياسي الإقليمي للقارة الاوروبية [11].

المطلب الثاني: الشعبوية في شرق ووسط أوروبا (المجر– بولندا)

ظهرت الحركات الشعبوية في دول شرق ووسط قارة أوروبا نتاج التفاعل العميق بين تحولات الهوية القومية والضغوطات المتصاعدة للحوكمة الليبرالية الأوروبية حيث أدى ذلك الظهور الى تطور الحركات السياسية وتبنيها خطاب سيادي رافضاً التوسع والنفوذ للمؤسسات الاتحاد الاوروبي باعتباره تهديدًا مباشراً للاستقرار الاجتماعي الداخلي.

اولاً: الطابع السيادي والمحافظ: حظى موضوع السيادة والهوية الوطنية بأهمية بالغة في سياسات اليمين الشعبوي في المجر وهذا ما تؤكد عليه أحزاب اليمين الشعبوي في المجر[12]. حيث اعتمدت الاحزاب الشعبوية في المجر وفي مقدمتها حكومة اوربان وحزب فيديس على خطاب قائم على اعادة تعريف السيادة لكونها المصدر الاساسي في حماية الهوية الوطنية القومية والثقافية ولقد استند الخطاب الشعبوي في المجر الى فرضية ان المجر دولة متجانسة ثقافياً وذات قومية احادية تقريباً الامر الذي جعل الدفاع عن هذا التجانس القومي ركن اساسي في الخطاب السياسي الشعبوي المجري ولقد رافق ذلك رفض واضح للقيم الليبرالية التي ينظر اليها بانها تدخل خارجي من بروكسل الذي يسعى الى تفكيك هذا النسق الوطني الداخلي وخاصة في قضايا مثل حقوق المثليين والاجهاض وقضايا اللاجئين [13]. ومن خلال هذا السياق تجسد تجربة المجر بعد عام 2010 نموذج واضح حيث استطاع (حزب فيدس)[14] ان يحول الاغلبية الانتخابية الى اغلبية برلمانية وتشكيل ثلثين مما أدى ذلك الى تمكينه من اعادة صياغة النظام الدستوري والانتخابي بما يعزز من هيمنة النموذج الشعبوي على الحكم وادى ذلك الى تحويل الديمقراطية الليبرالية الى نموذج غير ليبرالي بشكل مؤسسي الامر الذي أدى الى امتداد لمفهوم السيادة بوصفها حق الدولة في اعادة انتاج قواعدها الداخلية بمعزل عن المنظومة

الليبرالية التي تتمثل بالاتحاد الاوروبي وبالتالي فان السيادة في الخطاب الشعبوي المجري لم تكن مفهوما قانونيا فقط بل تحولت الى وسيلة شرعية في سبيل تكريس الهيمنة المحافظة على المجتمع وعلى خياراته القيمة المتعلقة بالدين والهوية والعائلة[15].

ومن الناحية الاجتماعية فقد تبنى حزب فيدس خطاب مناهض للهجرة ويعد موضوع الهجرة بالنسبة لحزب فيدس امتداداً للطابع السيادي والمحافظ اجتماعياً حيث قدم الحزب الهجرة بوصفها تهديد للأمن القومي وللهوية الوطنية والثقافية وللتجانس المجتمعي وفي عام 2015 دخل المجر اكثر من ثلاثمائة وثمانين الف طالب لجوء معظمهم من البلدان الاسلامية الامر الذي اعتبره فيكتور اوربان غزو اسلامي يجب ايقافه لأنه يمثل خطر على الامة المجرية وهكذا اصبح رفض الهجرة اداة لتجسيد السيادة وحماية البنية القومية التقليدية ضد التأثيرات الخارجية التي يراها الخطاب الشعبوي المجري امتداد للقيم الليبرالية العابرة للحدود[16].

اما في بولندا لقد مثل حزب القانون والعدالة الذي تأسس عام 2001 امتداداً واضحاً للطابع السيادي والمحافظ اجتماعياً، وتمكن هذا الحزب من تحقيق فوز انتخابي حاسم عام 2015 استطاع من خلاله ان يقدم نفسه بوصفه المدافع الوحيد عن الامة البولندية ضد كل القوى الليبرالية والمؤسساتية الخارجية وذلك من خلال استناد حزب القانون والعدالة في شرعيته على المحافظة الوطنية والاجتماعية التي تؤطر الهوية البولندية بالكاثوليكية وتربطها بالأسرة والتقاليد والدين بالإضافة الى لعب المؤسسات الدينية دوراً محورياً في التعبئة لصالح هذا الخطاب مما جعل الدفاع عن السيادة وعن قيم الامة وتراثها الديني قاعدة شرعية اساسية للخطاب الشعبوي البولندي داخل الاتحاد الاوروبي[17]. ويتجسد ايضاً خطاب حزب القانون والعدالة في اعادة تعريف العلاقة بين الداخل والخارج على اساس ثنائية ويعني في ذلك الشعب ضد النخب حيث صور الحزب المجموعات القوية خارج فئة الناس العاديين بوصفهم غرباء نخبويين ورسم الاتحاد الاوروبي والمؤسسات السياسية التابعة له على اساس مركز ليبرالي خارجي يسعى لفرض قيم لا تنتمي الى النسق الثقافية البولندية التقليدية كما يصور ايضاً سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه المساواة الجندرية مع اعادة توطين اللاجئين وحقوق المثليين على انها محاولات تغيير قسرية تفرض على أسلوب حياة البولندي الامر الذي جعل من الاتحاد الاوروبي في الخطاب الشعبوي لحزب القانون والعدالة كبش فداء سياسي وثقافي واقتصادي في آن واحد ولهذا اصبح الدفاع عن السيادة البولندية في مواجهة هذه الضغوط هو امتداد لنفس المنطق الذي جعل السيادة اداة لحماية

الهوية الوطنية والدينية المحافظة داخل هذا النمط من الشعبوية اليمينية في دول شرق ووسط اوروبا[18]. وبالتالي فأن مركزية مفهوم الأمة البولندية لم يعد مجرد بعد قيمي أو ثقافي وانما هو جوهر الوظيفة السيادية بالنسبة للخطاب الشعبوي البولندي، أذ أصبحت الهوية الدينية والثقافية أداة من اجل اعادة تعريف حدود الداخل والخارج بما يتلائم مع الدفاع عن السيادة الوطنية و "أسلوب الحياة البولندية" وجزءاً من الشرعية الأساسية لخطاب حزب القانون والعدالة وذلك ما يجعل الشعبوية والقومية متداخلتين بنيوياً وليست متوازيتين أو منفصلتين[19]. ولم يقف البعد السيادي البولندي الى هذا الحد وانما أمتد إلى المجال الاقتصادي حيث رفض حزب القانون والعدالة انضمام بولندا إلى عضوية اليورو بوصفه يشكل تهديداً لاستقلال القرار المالي للدولة واعتبر رئيس بولندا السابق (مورافيتسكي) ان اعتماد اليورو سوف يؤدي الى تضخم وارتفاعات سعرية تضر بالمجتمع البولندي وتفقده القدرة على التحكم بالعملة الوطنية، هذا الأمر جعل الدفاع عن السيادة الاقتصادية جزءاً من المنطق الشعبوي المحافظ الذي يربط حماية الأمة البولندية برفض التوجهات الليبرالية العابرة للحدود داخل الاتحاد الاوروبي[20].

واخيراً يمكن القول ومن خلال متابعة مسار الظاهرة الشعبوية في شرق ووسط أوروبا أن جوهرها يقوم على إعادة تعريف علاقة الدولة الوطنية بالاتحاد الأوروبي بالارتكاز على السيادة الوطنية ورفض المعايير الليبرالية فوق الوطنية والدفع نحو نموذج ديمقراطي غير ليبرالي يتحدى الاسس التي يرتكز عليها التكامل الأوروبي ويعيد النظر في إنتاج الانقسام الحاد بين بروكسل ورؤية الأنظمة القومية المحافظة في المنطقة مما يجعل هذا النمط من الظاهرة الشعبوية قوة معطلة لمسار الاندماج الأوروبي ومولدة لتوترات مؤسسية مستمرة داخل الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: رفض سياسة إعادة التوطين الأوروبية:

لقد رفضت الحكومة المجرية سياسية إعادة التوطين التي تم اعتمادها من قبل الاتحاد الأوروبي عام 2015 وذلك بوصفة أحد أبرز تعبيرات الدفاع السيادي في الخطاب الشعبوي اليميني بقيادة فيكتور أوربان حيث اعتبر حزب فيدس نظام الحصص الإلزامية لتوزيع اللاجئين بأنه تدخل خارجي يقوض استقلال الدولة ويهدد هويتها المسيحية والمجتمع المجري ويمس ايضاً بالأساس الثقافي للأمة، وقد شكل القرار الأوروبي رقم 1601 /2015 نقطة تصعيد مهمة عندما طعنت المجر وسلوفاكيا في شرعيته أمام محكمة العدل الأوروبية مستندتين في ذلك على مبدأ التبعية الذي يمنح الدولة الحق في تحديد من يسمح له بدخول إقليمها[21].

ولهذا أصبحت مسألة إعادة التوطين من بين أبرز الأدوات وأهمها في عملية التعبئة الشعبوية في المجر حيث اعتبرت حكومة فيكتور أوربان أن نظام الحصص الإلزامية الذي اعتمد من قبل الاتحاد الأوروبي في سياق أزمة الهجرة لعام 2015 انتقاص مباشر من السيادة الوطنية للدول حيث تم تصويره داخل الخطاب الرسمي بوصفه محاولة لإعادة توطين قسري للمهاجرين في البلاد ولهذا قررت الحكومة المجرية في عام 2016 إجراء استفتاء وطني يختص بهذا الموضوع والهدف منه هو تعزيز شرعية موقفها الرافض لصلاحيات بروكسل في فرض القرارات المتعلقة بالهجرة وبالمجال الديمغرافي الداخلي الأمر الذي جعل مقاومة إعادة التوطين ليست مجرد اختلاف سياسي وانما ركناً وظيفياً في تعريف السيادة في الخطاب الشعبوي المجري[22].

ولم يكن الاستفتاء المجري مصمم من أجل إحداث أثر قانوني مباشر داخل بنية الاتحاد الأوروبي وانما استخدم كأداة سياسية داخلية من أجل تعزيز شرعية الخطاب السيادي الشعبوي، ولقد اقدمت حكومة أوربان رفض نظام إعادة التوطين للدفاع عن القرار الوطني المستقل في مواجهة الإكراه فوق الوطني الصادر من بروكسل وقد مكنها هذا من ترسيخ صورة المجر بوصفها حامية للهوية المسيحية والقيم الوطنية وسمح ايضاً للإطار الخطابي بتحويل التركيز الشعبي نحو (معركة السيادة) وابعاد الانظار عن الملفات الداخلية الحساسة كالفساد وتباطؤ النمو ولهذا كانت القيمة الأساسية للاستفتاء سياسية ورمزية أكثر منها قانونية حيث خدمت في تدعيم الموقف الشعبوي المحافظ داخل المجر في سياق الاتحاد الأوروبي[23].

اما في بولندا لقد استمر الرفض العلني في ما يخص الإجراءات المرتبطة بإعادة التوطين حتى في المرحلة الأحدث من سياسة اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي فعندما طرح "الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء" عام 2020 وما تضمنه سنة 2023 من آلية تضامن طوعية تمكن الدول الأعضاء من قبول جزء من طالبي اللجوء أو تقديم مساهمة مالية كبديل لدعم الدول المتأثرة بتدفقات الهجرة فقد صوتت بولندا إلى جانب المجر ضد هذا الإجراءات الجديد مؤكدة أن إعادة التوطين تمثل انتهاك صارخ لسيادة الدول، ولقد صرح رئيس الوزراء البولندي السابق مورافيتسكي بأن "إعادة التوطين القسري لا يحل مشكلة الهجرة وانما يمس سيادة الدول الأعضاء وأن بولندا لن تدفع ثمن أخطاء سياسات الهجرة للدول الأخرى وبذلك يتواصل الخطاب السيادي البولندي في التعامل مع ملف إعادة التوطين بوصفه قيمة دفاعية وليست آلية تضامن أوروبية مشتركة[24].

ومن جانب اخر أن رفض إعادة التوطين الأوروبي لم يعد خلافاً تقنياً حول آليات الاتحاد الاوروبي فحسب بل اندمج داخل سردية أمنية وهوياتية واسعة حملت بروكسل مسؤولية فشل في إدارة أزمة الهجرة، فقد صور حزب القانون والعدالة الاتحاد الأوروبي بأنه عاجز عن ضبط الحدود الخارجية والتحقق من هويات الوافدين بالإضافة الى أعادة تقديم رفض الحصص الإلزامية باعتباره دفاع عن الأمن الوطني والقيم المسيحية، ومن جانب اخر جرى تصوير اللاجئين ايضاً كتهديد صحي واجتماعي وإرهابي محتمل بحيث لم يعد رفض إعادة التوطين موقفاً إجرائياً فحسب بل جزء من منطق سيادي يعتبر أن حماية الأمة تستلزم منع استقبال اللاجئين وتحويل هذا الرفض إلى إنجاز سياسي يؤكد تمايز بولندا داخل المشروع الأوروبي دون الخروج منه[25].

ولقد مثلت كل من بولندا والمجر حالتين استثنائيتين في أوروبا الوسطى والشرقية حيث تمكنت فيهما الشعبوية اليمينية ذات الطابع السلطوي والمحافظ من تحقيق الأغلبية الحكومية المستقرة وقامت هذه الشعبوية على الخطاب المعادي للتعددية والنخب الليبرالية وقدمت نفسها بوصفها المدافع عن القرار الوطني ضد النفوذ الخارجي، ولقد بينت تفسيرات جانب العرض أن التراجع الحاصل في المصداقية المعيارية للأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أتاح فرصة لحزب القانون والعدالة توسيع قاعدته بين الناخبين المؤيدين لإعادة التوزيع كما لعبت النخب السياسية دوراً حاسماً عبر استراتيجيات تعبئة قائمة على نزع الشرعية والاستقطاب الغير متكافئ[26].

ثالثاً: النموذج الديمقراطي غير الليبرالي

يعد هذا النموذج من النماذج التي دعت إلى التحول الفكري والمؤسسي في أوروبا الوسطى والشرقية وأدت إلى ظهور أنماط بديلة للديمقراطية الليبرالية مثل الظاهرة الشعبوية والاستبداد بوصفهما صيغ تقوم على الهوية القومية والدين والسيادة الوطنية بدلاً من القيم الليبرالية، وأن هذه الأنماط لا تمثل قطيعة مع الديمقراطية وانما تحولات داخلها نابعة من خصوصيات المنطقة وتعتبر بولندا والمجر من بين أبرز النماذج لهذا الاتجاه حيث صعدت فيهما أحزاب ديمقراطية غير ليبرالية مثل (حزب القانون والعدالة) في بولندا (وحزب فيدس) في المجر حيث تراجع احترام سيادة القانون واستقلال المؤسسات مقابل تعزيز سلطة الدولة والخطاب القومي المحافظ ورغم هذا التراجع ظهر ارتفاع في الرضا الشعبي والثقة بالحكومات مما دل ذلك على قبول واسع لهذا النمط من الحكم[27].

ولهذا لقد مثلت الديمقراطية غير الليبرالية تحول جوهري في الخطاب السياسي في أوروبا الوسطى والشرقية ولقد طرح الرئيس المجري فيكتور أوربان منذ عام 2014 هذا النموذج بوصفه بديلاً لليبرالية التي اتهمت بتفكيك الروابط الاجتماعية وتعزيز النزعة الفردية والكونية حيث دعا إلى بناء دولة غير ليبرالية قائمة على السيادة الوطنية والقيم المسيحية والعمل المنتج بدلاً من التعددية الثقافية والحقوق الفردية، وعلى النهج ذاته لقد تبنى ايضاً حزب القانون والعدالة في بولندا خطاب مشابه من خلال ربط الديمقراطية بالهوية القومية والدين ولقد رفض الضغوط المعيارية التي مارسها الاتحاد الأوروبي وخاصة في قضايا سيادة القانون والهجرة[28].

ولقد أصبح مصطلح (اللاليبرالية) أحد أبرز المفاهيم المركزية في دراسة الظاهرة الشعبوية بالإضافة إلى تحوله إلى أداة خطابية أعتمدها القادة الشعبويون في تقديم أنفسهم وتبرير سياساتهم حيث أستخدمها فيكتور أوربان في خطابة عام 2014 كما ذكرنا سابقاً وذلك عندما عرض رؤيته الأيديولوجية القائمة على نقد الليبرالية وفشلها المزعوم بعد الأزمة المالية العالمية معلنًا أن الدولة الجديدة التي نبنيها في المجر هي دولة غير ليبرالية ولقد ادى طرحه إلى انتشار مفهوم اللاليبرالية بوصفه إطار يستخدم من أجل وصف ليس فقط نظام أوربان وانما أنماط الحكم الشعبوية في البلدان الأوروبية الأخرى ولقد تمكن فيكتور أوربان من أعاد توظيف هذا المفهوم في سياق الأزمة التي تمر بها الليبرالية السياسية والاقتصادية محول دلالته من كونها مشكلة تهدد الديمقراطية إلى بديل مطروح عنها[29].

ولهذا فالهدف الأساسي بالنسبة للقائمين على السلطة في الانظمة غير الليبرالية هو البقاء في الحكم واستدامة السلطة وترسيخ الحكم وذلك من خلال تحصين مواقعهم ضد كل التهديدات المحتملة الداخلية والخارجية، ولهذا ظهرت التجارب المقارنة في حالتي فيكتور أوربان في المجر وياروسلاف كاتشينسكي رئيس حزب القانون والعدالة في بولندا أن الأنظمة لا تنزع إلى القطيعة مع التعاون الدولي وانما توظفه كأداة لتعزيز شرعيتها السياسية الخارجية وضمان الاستقرار الداخلي من خلال استثمار الأطر الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي من اجل تقوية موقعها وحماية مصالحها من دون الالتزام فعلياً بالقيم الليبرالية التي تأسست عليها تلك الاطر، ويكشف هذا التوجه عن منظور مؤسسي وأمني مميز للديمقراطية غير الليبرالية حيث تحول التعاون الخارجي إلى وسيلة من اجل تعزيز السيطرة الداخلية بدلاً من ترسيخ الشفافية والمساءلة ومن ثم يمكن النظر إلى هذا النموذج بوصفه تحول بنيوي

في وظيفة الدولة الحديثة حيث تستبدل الأهداف الليبرالية التقليدية المتمثلة في توسيع المشاركة وحماية الحقوق بمنطق السيادة والاستقرار[30].

واخيراً يمكن القول ان النموذج الديمقراطي غير الليبرالي لم يعد مجرد انحراف عن الديمقراطية وانما أصبح مسار سياسي موازي يهدف إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الهوية والسيادة بدلًا من القيم الليبرالية، ولقد ظهر صعود هذا النموذج في كل من بولندا والمجر أن التحول غير الليبرالي أصبح خيار مؤسسي قائم يهدد أسس الديمقراطية الأوروبية التقليدية والاتحاد الاوروبي ويعيد صياغة مستقبلها.

المطلب الثالث: الشعبوية في جنوب أوروبا (ايطاليا– اسبانيا– اليونان)

في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت الأزمات المالية المتلاحقة في دول جنوب قارة أوروبا برزت مجموعة من الحركان الشعبوية الرافضة لسياسات التقشف وانتقاد الهيمنة الاقتصادية لبروكسل وشكلت محوراً رئيسي لخطابها السياسي، ولقد كشف هذا المسار عن تفاعل معقد بين التدهور الاقتصادي وتراجع الثقة بالمؤسسات وصعود حركات تطالب بإعادة تعريف دور الدولة وتوسيع هامش السيادة الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي.

أولاً: الطابع الاقتصادي الاجتماعي:

يعتبر البعد الاقتصادي ركن اساسي في صعود الظاهرة الشعبوية في جنوب قارة أوروبا حيث برز خطاب رافض لسياسات التقشف والنهج النيوليبرالي الذي تتبناه الحكومات بعد الأزمات المالية ولهذا أسهم هذا السياق في توليد تعبئة شعبية جديدة تقوم على المطالبة بالعدالة الاقتصادية مع أعادة دور الدولة في حماية الفئات المتضررة من التحولات الاقتصادية، وفي هذا السياق لقد ظهرت في إيطاليا حركات سياسية مثل حركة النجوم الخمسة حالياً (رابطة الشمال سابقاً) والتي أعادت توجيه خطابها بانتقاد السياسات الاقتصادية المركزية مع التأكيد على ضرورة حماية الاقتصاد الوطني كما صعدت هذه الحركة بوصفها قوة سياسية قدمت نفسها كبديل عن النخب التقليدية معولة على خطاب اقتصادي يقوم على رفض التقشف والدعوة إلى سياسات اجتماعية أكثر انفتاح على احتياجات المواطنين[31].

وعليه يمكن فهم صعود حركة النجوم الخمسة في هذا السياق فهي تمثل نموذج واضح في كيفية تحول السخط الاجتماعي والاقتصادي إلى قاعدة تعبئة سياسية جديدة في إيطاليا، ولقد تأسست الحركة رسمياً في عام 2009 من خلال توظيف واسع لوسائل التواصل الاجتماعي ومدونة أطلقها احد مؤسسي

الحركة الايطالي (بيبي غريللو) والتي جسدت آراء شرائح واسعة من الشباب وقدمت منصة رقمية من أجل مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي هي خارج حدود الأحزاب التقليدية وهذا ما عزز من حضورها بوصفها تعبيراً عن رفض التقشف والنيوليبرالية[32]. وتدمج هذه الحركة في بنيتها الأيديولوجية بين توجهات يسارية تأسيسية وسياسات ليبرالية وانتقادات يمينية للمنظومة الأوروبية حيث أدى ذلك إلى جعلها حالة مركبة لا تصنف ضمن اليسار أو اليمين وانما ضمن ظاهرة شعبوية هجينة تستند على مناهضة الفساد والدعوة إلى سياسات اجتماعية أكثر عدالة وهذا ما ينسجم مع جوهر الطابع الاقتصادي الاجتماعي للظاهرة الشعبوية في جنوب أوروبا[33]. وقد تجسد هذا المسار في الانتخابات الإيطالية عام 2018 حيث حصلت الحركة على 33% من الأصوات وأصبحت إحد القوى السياسية الرئيسية القادرة على تشكيل تحالفات حكومية مع رابطة الشمال الايطالية مما أدى ذلك إلى انعكاس وانتقال الخطاب الشعبوي المناهض للتقشف من مستوى الاحتجاج الرقمي إلى مستوى الفعل السياسي المباشر في إدارة الدولة وفي انتخابات عام 2022 حصلت على (51) مقعداً ضمن تحالف قوى اليمين الشعبوي[34]. ولقد وظف الحزب القضايا الاجتماعية والاقتصادية في سبيل إعادة التأكيد على الدور الوطني في إدارة الموارد عبر خطاب يربط بين السيادة الاقتصادية وتعزيز تدخل الدولة بالمجال الاجتماعي ويتصدر برنامجه الانتخابي لعام 2019 محور إسبانيا الوحدة والسيادة الذي يؤكد من خلاله وحدة الأمة وينتقد اعتماد الحكومات على القوى الانفصالية بالإضافة الى اقتراحه في حظر الأحزاب والمنظمات التي تهدد التماسك الوطني مما يجعل ذلك التعددية السياسية خاضعة لمعيار الوحدة الوطنية، ويرى حزب فوكس أن النظام السياسي هذا لا يمثل المواطنين تمثيل حقيقي ولهذا يدعو إلى برلمان أحادي المجلس وإلى إصلاح انتخابي يقلل من خلاله تأثير الأحزاب الإقليمية ويعزز مساواة الأصوات وكما يتبنى خطاب مناهض للأحزاب التقليدية[35].

اما في اسبانيا فقد ظهر حزب فوكس[36] عام 2013 عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008 حيث ساهمت تداعيات هذه الازمة وبرامج المساعدة التي خضعت لها الدولة عام 2012 في تهيئة بيئة مناسبة تتمثل بتراجع الثقة بالمؤسسات وتصاعد الشعور بأن السياسات الليبرالية الجديدة التي فرضت عبر مذكرات التفاهم قد قيدت قدرة الدولة على حماية مواطنيها ولا سيما بعد امتداد إجراءات خفض الإنفاق إلى قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم [37].

ولقد رفض حزب فوكس النموذج النيوليبرالي الصارم القائم على تقليص دور الدولة ويطرح بديل لذلك من خلال رؤية اقتصادية قومية تثبت بأن الدولة أكثر حضور عندما يتعلق الأمر بالمواطن الإسباني وأقل تدخلاً تجاه غير المواطنين، لذلك هو يعيد توجيه الرعاية الاجتماعية وبرامج التوظيف والدعم الأسري من أجل أن تصب في مصلحة المواطنين معتبراً ذلك يخفف الضغط على الميزانية دون الحاجة إلى رفع الضرائب كما تفرض النيوليبرالية، وفي الجانب الاخر لقد وظف حزب فوكس مقاربات إقصائية اقتصادياً من خلال حرمان المتهمين بالإرهاب والهجرة غير الشرعية من الامتيازات والضمان الاجتماعي فهو يقدم الهجرة بوصفها عبئاً اقتصادياً على الخدمات العامة وسوق العمل، مما يبرر ذلك تشديد سياسات الحدود وبهذه السياق يجمع حزب فوكس بين حضور قوي للدولة اقتصادياً واجتماعياً وبين رفض النيوليبرالية المتطرفة لصالح نموذج قومي يربط إدارة الموارد بالهوية الوطنية[38].

وفي اليونان لقد تأسس حزب الفجر الذهبي عام 1980 كحركة قومية متطرفة هامشية بقيت بعيدة عن التأثير السياسي لعقود وذلك بسبب راديكالية خطابه ولكن الأزمة المالية التي دخلتها اليونان بعد 2009 وما رافقها من ركود وبطالة وتقشف شكلت نقطة تحول جوهرية أدت الى أضعاف ثقة المواطنين بالأحزاب التقليدية ووفرت بيئة خصبة لصعود الحزب ومع انتشار "الموجة الثالثة" لليمين المتطرف التي ركزت على الأولوية الوطنية والمعاداة للمهاجرين أدت الى أعادة حزب الفجر الذهبي صياغة خطابه وضهورك بصورة أقل تطرف مما سمح له باكتساب حضور انتخابي واكتساب ثقة المواطنين[39].

ولقد ارتبط صعود حزب الفجر الذهبي في اليونان بصورة مباشرة بالتدهور الاقتصادي الحاد في اليونان عقب الأزمة المالية 2008 بالاضافة الى الصدمات الاقتصادية السريعة خلال عام 2012 حيث أدت هذه الازمة والصدمات الاقتصادية في تحول سلوك الناخبين وابعادهم عن الأحزاب التقليدية بإتجاه حزب الفجر الذهبي لكونه بديلاً يعبر عن الرفض الشعبي للسياسات الاقتصادية القائمة، وأن إعادة تنظيم القاعدة الانتخابية ارتبطت ايضاً بتراجع مستويات المعيشة والحرمان الاقتصادي في بعض المناطق مما جعل ذلك الناخبين أكثر ميلاً لتبني خطاب يربط الأزمة الاقتصادية بفشل الدولة في حماية المواطنين [40].

ولقد منح حزب الفجر الذهبي في برنامجه الأولوية لقضايا الاقتصاد الكلي والدفاع وشؤون الحوكمة على قضايا الأقليات والهجرة خلاف لما يفرضه اليمين المتطرف في الدول الاخرى وذلك ما يعزى إلى السياق الذي طغت عليه الأزمة الاقتصادية العميقة، واتسم الخطاب البرامجي للحزب بطابع قومي

واضح رغم ارتفاع مستويات الخطاب القومي في الساحة الحزبية لا يرتبط حصراً بصعوده وانما يمثل توجه عام مشترك، ولقد شكل الاقتصاد المحور الأساسي في الأجندة السياسية اليونانية خلال الأزمة، ولقد تبنى حزب الفجر الذهبي موقف من النيوليبرالية حيث كان موقفه رافض لها من منظور قومي، ولقد هاجم الحزب ايضاً السياسات النيوليبرالية لكونها سبب في إضعاف الدولة اليونانية خلال أزمة ما بعد 2009، وأنها تفكك الحماية الاجتماعية وتخضع الاقتصاد الوطني لإملاءات خارجية مثل الاتحاد الأوروبي [41]. وبالتالي يمكن ملاحظة انتشار اليمين الشعبوي في عدد من الدول الأوروبية من خلال الخريطة الاتية:

الخريطة (2) انتشار اليمين الشعبوي المتطرف في أوروبا

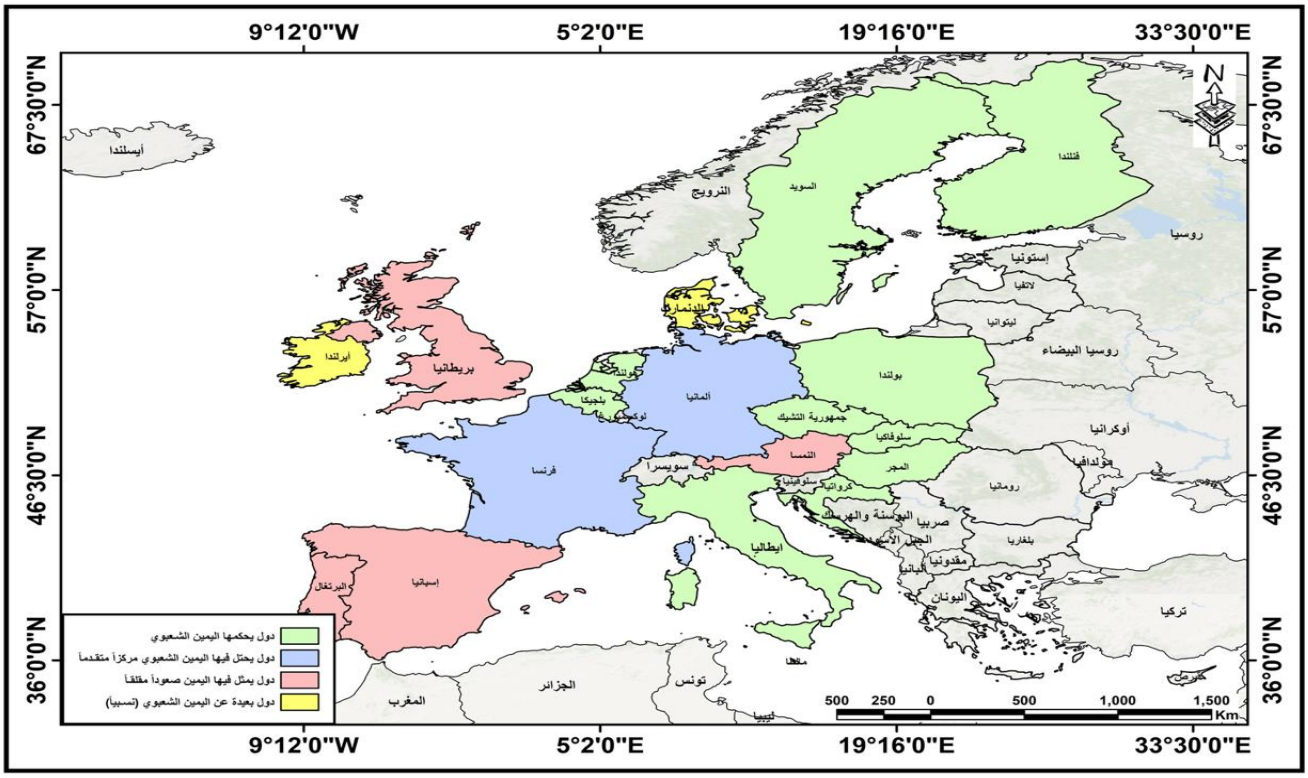

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Arc map 10.8

وتوضح الخريطة (2) حضور اليمين الشعبوي في قارة أوروبا من خلال أربعة مستويات مختلفة حيث يمثل **اللون الأخضر** الدول التي يحكمها فعلياً اليمين الشعبوي، بينما يوضح **اللون الأزرق** الدول التي يحتل فيها اليمين مواقع متقدمة، اما **اللون الوردي** لقد اشار الى حالات الصعود المقلق بالنسبة لليمين

الشعبوي من دون الوصول إلى مراكز متقدمة، واخيراً يمثل **اللون الأصفر** الدول التي ما زالت بعيدة عن تأثير هذا التيار فيها [42].

ثانياً: استهداف السياسات المالية والنقدية:

تعد السياسات المالية والنقدية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي احد الاسباب الرئيسية في تعميق الانكماش الاقتصادي وزيادة الفقر بعد الأزمة المالية عام 2009 وأن برامج الترويكا (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) قد ركزت على ضبط المالية العامة من خلال خفض الإنفاق ورفع الضرائب بالإضافة الى تحرير سوق العمل، الامر الذي أدى الى التشكيك في فعالية قواعد ميثاق الاستقرار والنمو وسياسات البنك المركزي الأوروبي في دعم التعافي، وأن النهج النيوليبرالي الصارم قد قوض شبكات الرفاه الاجتماعي وأثار اضطرابات اجتماعية وزاد من الاستقطاب السياسي داخل دول جنوب أوروبا لا سيما ايطاليا واسبانيا واليونان ولقد جاء هذا النقد دليلاً على أن السياسات المالية والنقدية للاتحاد الأوروبي ساهمت في أضعاف قدرة الدول على تبني استجابات اقتصادية أكثر عدالة ومرونة[43]. وأن تدخلات البنك المركزي الأوروبي ايضاً في مرحلة ما بعد الأزمة أظهرت مدى ارتباط الاستقرار المالي في دول جنوب أوروبا بشروط صارمة فرضتها الترويكا من خلال آليات الإنقاذ وبرامج شراء السندات، ففي ايطاليا واسبانيا واليونان مارست ضغوط مالية مباشرة وغير مباشرة من أجل أجبار الحكومات على اعتماد إصلاحات تقشفية تشمل خفض الإنفاق وخصخصة الأصول وتحرير الأسواق، ولقد مارست هذه الضغوط حتى في الحالات التي لم تطلب فيها الدول رسميًا برامج إنقاذ حيث ربط البنك المركزي الأوروبي دعمه للأسواق الثانوية من خلال التزام تلك الحكومات بالإصلاحات المطلوبة، مما أدى ذلك الى انتقاد الاتحاد الأوروبي بسبب تجاوزه الحدود الفاصلة بين السياسة النقدية والسياسة المالية حيث أثرت هذه بشكل مباشر على السيادة الاقتصادية للدول المتضررة في جنوب أوروبا[44].

وأن التحولات التي فرضتها المؤسسات الأوروبية في جنوب أوروبا لم تعد فقط أعادة هيكلة اقتصادية، وانما إلى تغيرات عميقة في النموذج الاجتماعي الأوروبي، حيث أدت الى تراجع قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية بأسعار معقولة وازدادت تبعية الاقتصادات الوطنية لرأس المال الأجنبي والأسواق المالية الدولية مما ولد ذلك أثر لاحق على الاستقرار الاجتماعي وعمق حالة عدم الثقة في المؤسسات الوطنية والأوروبية[45].

اضافة الى ذلك لقد فرض الالتزام بمعايير ميثاق الاستقرار والنمو وسياسات الانضباط المالي التي تبناها الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي ضغوط كبيرة على اقتصادات المنطقة خلال أزمة الديون، حيث اعتمدت دول مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان على برامج تقشف واسعة كان الهدف منها خفض العجز والدين العام استجابة لالتزاماتها داخل الاتحاد النقدي، الا أن هذه التدابير لم تسهم في الحد من القدرة المالية للدولة وانما عمقت من آثار الركود وزادت من الفجوات الاجتماعية مما أدى ذلك جعل المنطقة أكثر ضعفاً أمام الاضطرابات المالية وساهم في خلق بيئة سياسية واجتماعية خصبه لصعود حركات الظاهرة الشعبوية التي انتقدت السياسات الأوروبية وربطت ضعف النمو وارتفاع المديونية بخضوع الحكومات لشروط الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي[46].

ويتضح مما تقدم أن دول جنوب أوروبا واجهت خلال مرحلة ما بعد الأزمة المالية ضغوط متصاعدة ناتجة عن مستويات الدين العام والعجز المالي واشتراطات الاتحاد الأوروبي التي فرضت برامج تقشف صارمة حدت من قدرتها على اتباع سياسات مالية واقتصادية نشطة. وقد أدى ذلك إلى تراجع النمو وتفاقم الآثار الاجتماعية وازدياد هشاشة الهياكل الاقتصادية، مما ساهم ذلك في خلق مناخ سياسي واجتماعي مناسب لصعود الحركات الشعبوية

ثالثاً: المطالبة بتضامن مالي اكبر

لقد تبنت التيارات السياسية في جنوب أوروبا خطاب دعى إلى تضامن مالي أكبر من دول الشمال الأوروبي الغنية وخاصة في مواجهة الأزمات الكبرى لا سيما أزمة كوفيد-19، وقد حاولت حكومات الجنوب أبرزها إيطاليا إعادة تصوير الأزمة لكونها صدمة على جميع دول الاتحاد الاوروبي وتتطلب استجابة أوروبية مشتركة بما في ذلك إصدار ديون موحدة وتقاسم الأعباء المالية ولقد ارتكز خطابها على الطبيعة الخارجية للأزمة التي جعلت المسؤولية مشتركة بين جميع الدول والتحذير من مخاطر تفكك الاتحاد الأوروبي في حال غياب التضامن المالي الموحد الذي يحمي اقتصادات الجنوب، وقد سعت الدول الجنوبية من خلال ذلك إلى تعديل قواعد الحوكمة المالية للاتحاد الاوروبي ليقلل من هيمنة دول الشمال ويوفر مساحة أكبر لمواجهة الازمات الاقتصادية[47]. ولهذا لقد أنشأ الاتحاد الأوروبي عام 2020 برنامج "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي" (NGEU) في إطار التحول الذي فرضته جائحة كوفيد-19 وهو آلية مالية غير مسبوقة قائمة على إصدار سندات مشتركة بقيمة 750 مليار يورو من أجل دعم الدول الأعضاء وخاصة دول الجنوب الاوروبي ذات المديونية المرتفعة، حيث عكس هذا

البرنامج تجاوز مؤقت للتقشف الذي طبع إدارة أزمة اليورو وفتح نقاش أوسع حول إمكانية ترسيخ نمط دائم من التضامن المالي الأوروبي ولكن رغم ذلك يبقى مستقبل هذا التحول مرهون بموافقة دول الشمال لفكرة تقاسم هذه المخاطر المالية بشكل مستمر، وفي المقابل إصرار دول الجنوب على أن استدامة الاتحاد تتطلب ايضاً بناء قدرة مالية مركزية قادرة على حماية الأعضاء الأكثر هشاشة[48]. وعليه فأن الانقسام البنيوي بين دول شمال أوروبا ودول جنوبها لم يكن مجرد اختلاف اقتصادي فحسب بل أمتد الى الصراع السياسي ومن يتحمل تكاليف الأزمات داخل الاتحاد الأوروبي ولقد حملت دول الشمال الجنوب مسؤولية أزماته باعتمادها على سردية "القديسين الشماليين" مقابل "الخطاة الجنوبيين" وفي الجانب الاخر اعتبرت دول الجنوب أن الأزمة ذات طابع بنيوي وصدمات خارجية ويجب تقاسم الأعباء المالية داخل الاتحاد الاوروبي، وقد أدى هذا الاختلاف في تفسير جذور الأزمة إلى تباين حاد في مواقف الدول من سياسات إعادة التوزيع، حيث فضلت دول الشمال الاوروبي التكيف الداخلي المشروط وإلقاء العبء على الدول الجنوب المدينة وحدها وفي المقابل رأت دول الجنوب أن الحفاظ على استقرار الاتحاد الاوروبي وشرعيته يتطلب آليات تضامن مالي شاملة قائمة على توزيع مشترك للتكاليف، ومن هنا برزت المطالبة الجنوبية بإنشاء أدوات مالية مشتركة مثل سندات اليورو ومن ثم سندات كوفيد_19 المشتركة وربطت بين غياب التضامن واحتمالات تفكك الاتحاد الأوروبي[49].

واخيراً ووفق مما تقدم يوضح تحليل التوجهات الجيوسياسية للحركات الشعبوية في أوروبا أن الظاهرة الشعبوية ليست ظاهرة موحدة وانما هي تعبير عن تفاعلات معقدة بين السياقات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لكل مجموعة من الدول، ففي شرق ووسط أوروبا ترتكز الظاهرة الشعبوية على خطاب سيادي يناهض تدخل الاتحاد الأوروبي، بينما في الجانب المقابل اتجهت الظاهرة الشعبوية في دول الجنوب نحو رفض تقشف بروكسل والمطالبة بتوسيع هوامش السياسات الاقتصادية والاجتماعية

الخاتمة:

تؤكد نتائج هذا البحث أن صعود الشعبوية في دول الاتحاد الأوروبي ليس مجرد ظاهرة سياسية داخلية عابرة، بل هو قوة جيو– سياسية فاعلة تعيد تشكيل الخريطة الاستراتيجية للقارة من جذورها. لقد بيَّن التحليل أن الخطاب الشعبوي، القائم على استعادة السيادة المطلقة ورفض التكامل فوق الوطني، قد نجح في تحويل التحديات المحلية –كالقلق الاقتصادي والهوية الثقافية– إلى محركات لتغيير المواقف الخارجية والأمنية لدول الأعضاء. وقد تجلَّى هذا التحول في توجهات عملية نحو الحمائية، وتباين

صارخ في المواقف من التحالفات التاريخية كالناتو، وتنامي العلاقات الثنائية الانتقائية مع قوى منافسة على حساب التضامن الأوروبي الجماعي.

ويُظهر البحث أن التأثير الجيو– سياسي للشعبوية ليس أحادي الصورة فهو يتفاوت حدة واتجاهاً تبعاً لنسيج كل دولة. ففي دول أوروبا الشرقية، غالباً ما تتخذ الشعبوية طابعاً قومياً دفاعياً يركز على السيادة في مواجهة كل من بروكسل وموسكو، بينما في الغرب، تترافق مع أجندة انكفائية متشككة في المشروع الأوروبي برمته. كما أن الفارق بين الشعبوية اليمينية (المعنية بالهوية والأمن) واليسارية (المعنية بالعدالة الاجتماعية والنقد الاقتصادي) يولّد أولويات وخيارات جيو–سياسية متباينة، وإن اجتمعت في النهاية على تقويض آلية القرار الموحد.

وفي الختام، يبدو أن مستقبل الدور الجيو–سياسي لأوروبا رهين بمعركتين مترابطتين: الأولى داخلية وجوهرية وهي قدرة النخب والمشروع الأوروبي على معالجة المظالم الحقيقية التي تغذي الشعبوية دون الاستسلام لمنطقها الانقسامي والثانية خارجية واستراتيجية وهي إثبات أن نموذج التكامل والتضامن لا يزال قادراً على تأمين الرفاهية والأمن لمواطنيه في عالم مضطرب، وبذلك استعادة الثقة في القيمة المضافة الجيو– سياسية للاتحاد. فإما أن تتمكن أوروبا من تجديد عقدها الديمقراطي والتكاملي، أو أن مصيرها سيكون الانزلاق التدريجي نحو التهميش في نظام عالمي تحكمه قوى أكثر تجانساً وحسماً.

الهوامش

(1)Cas Mudde and Cristobal Rovira Kaltwasser. what is populism. Oxford University Press. 2017. P.P34-35.

(2) قومية الرفاه: هي اتجاه أيديولوجي قائم على ربط أحقية الاستفادة من منظومة الرعاية الاجتماعية بالانتماء القومي، فهي تمنح خدمات الرفاه للمواطنين الأصليين لكونهم هم أصحاب الأولوية في توزيع الموارد، بينما تنظر هذه القومية الى المهاجرين بوصفهم عاملاً يهدد استحقاق المواطنين لمنافعهم، وتتجسد هذه القومية لدى الفئات ذات النزعة اليمينية او القومية والتي تفضل تقييد وصول المواطنين غير الاصلين الى شبكات الدعم العام. للمزيد ينظر الى :

Avdagic Sabina and Savage Lee, Does the Framing of Immigration Induce Welfare Chauvinism? The Effects of Negativity Bias and Motivated Reasoning, Political Behavior, Springer, Vol. 46, 2024, New York, p. 2176.

(3) Marta Lorimer, Europe as ideological resource: the case of the Rassemblement National (RN), Journal of European Public Policy, Vol, 28, No.2, London, 2021,p. 4.

(4) Nicholas Walton and Jan Zielonka, The New Political Geography of Europe, European Council on Foreign Relations (ECFR), London, 2013, P,8.

(5) Jens Rydgren, The Oxford Handbook of the Radical Right. Oxford University Press, New York – Oxford, 2018, pp. 24–25.

(6) يعقوب كاظم هادي، التيارات الشعبوية والقوى السياسية الصاعدة في أوروبا نماذج مختارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2025، ص 55.

(7) Sampson Kirk, "Weapons of the Weak in the European Union: The Rise of Right-Wing Populism and its Implications for Domestic Terrorism." Unpublished Master's thesis, University of Kansas, Department of Global and International Studies, USA, 2019, p. 51.

(8) محمد عصام لعروسي، صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا الأبعاد والتداعيات، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2023، ص 7.

(9) داليا عريان، اليمين الشعبوي كيف يؤثر على سياسات الاتحاد الأوروبي بعد فوزه بانتخابات 2024، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تاريخ النشر 10 /6 /2024، تاريخ الزيارة 3 /11 / 2025 للمزيد ينظر : https://is.gd/2z3Ck8

(10) Group of Authors, Political dynamics ahead of the European Parliament elections: implications for the EU's political direction and policy priorities, Jacques Delors Institute, Paris, 2024, p.28.

(11) Martin Armstrong, Where Europe's Far-Right Has Gained Ground, Statista website, Hamburg, published on 23/11/2023, accessed on 9/11/2025, for more see: https://is.gd/96nFBE

(12) Elikova Lilja and Andrzej Toshev, Right-Wing Populism in Hungarian Central Europe: Fides and Jobbik, Journal of Utopia and Praxis for Latin America, Vol. 25 No. 12, Maracaibo, 2020, p. 327.

(13) Martijn Mos and Igor Macedo Piovezan, Leadership in international populism: How Viktor Orbán's Hungary shows the way, New Perspectives, Vol. 32 No. 4, London, 2024, p. 335.

(14) حزب فيدس: تأسس حزب فيدس في المجر عام 1988 تحت اسم (تحالف الشباب الديمقراطيين) على يد فيكتور أوربان ومجموعة من الطلاب الجامعيين وهو حركة ليبرالية راديكالية معارضة للشيوعية، وخلال التسعينيات شهد الحزب تحول أيديولوجي من توجه ليبرالي شبابي إلى نهج قومي محافظ، وقد مكنه هذا التحول من منافسة الحزب الاشتراكي وتوسيع قاعدته السياسية، ومنذ 2010 أصبح حزب فيدس الحزب المهيمن في المجر متبني خطاب قومي وشعبوي ركز من خلاله على حماية الهوية الوطنية وتعزيز سيادة الدولة في مواجهة الاتحاد الأوروبي، للمزيد ينظر الى:

Gul Ceylan Tok, "The Politicization of Migration and the Rise of Competitive Authoritarianism in Hungary," Akdeniz Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 37, Antalya, 2018, p. 92.

(16) Adam Zoltan and Andras Bozoki, State and Faith: Right-wing Populism and Nationalized Religion in Hungary, Intersections East European Journal of Society and Politics, Vol. 2 No. 1, Budapest, 2016, pp. 103-104.

(17) Andreas Pironaghi, Orbán's big political prize: Immigration and voters, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 48, No 2, London, 2022, p. 406.

(18) Anna Gwiazda, Right-wing populism and feminist politics: The case of Law and Justice in Poland, International Political Science Review, Vol. 42 No. 5, London, 2021, pp. 584–585.

19) Rogers Brubaker, "Populism and nationalism," Nations and Nationalism, Vol. 26 No. 1, Hoboken – New Jersey, 2020, pp. 50–55.

(20) Stefano Fella, Poland: The Law and Justice Government and relations with the EU, 2015–2023, House of Commons Library, London, 2024, p. 15.

(21) Tomas Boros, The EU Quota Ruling: What are the reasons for the Hungarian Government's Reaction?, Friedrich Ebert Stiftung, Budapest, 2017, p.2.

(22) Veronika Jóźwiak, "Hungary's Referendum on EU Immigrant Quotas," PISM Bulletin, No. 64 (914), Warsaw, 2016, pp.1–2.

(23) Bjorn Fagersten and Denise Peters, "The Hungarian Referendum on Migration," Swedish Institute of International Affairs, No. 1, Stockholm, 2016, p. 2.

(24) Stefano Fella, OP, Cit, P 42.

(25) Monika Kabata and Ann Jacobs, "The migrant other as a security threat The 'migration crisis' and the securitising move of the Polish ruling party in response to the EU relocation scheme," Journal of Contemporary European Studies, Vol. 31 No. 4, London, 2023, pp. 1227-1232.

(26) Nina Lopez Uroz, "Populism Amidst Prosperity: Poland's Growth Model and its Socio-Political Outcomes", London School of Economics and Political Science (LSE), London, 2020, p.7.

(27) Radoslaw Markowski and Michal Kotnarowski, Alternatives to Liberal Democracies and Their Consolidation in Central and Eastern Europe, Politics and Governance, Vol. 13, No. 4, Lisbon, 2025, pp. 4–9.

(28) Marlene Laruelle, Illiberalism: A Conceptual Introduction, East European Politics, Vol. 38, No. 2, London, 2022, pp. 306–307.

(29) Hugo Canihac, Illiberal, Anti-Liberal or Post-Liberal Democracy? Conceptualizing the Relationship Between Populism and Political Liberalism, Political Research Exchange, Vol. 4, No. 2, Brussels, 2022, pp. 3–4.

(30) Christina Cottiero et al., Illiberal Regimes and International Organizations, Journal of International Organizations, Vol. 20, No. 1, New York, 2025, p. 235.

(31) Manow Philip, The Political Economy of Populism in Europe, Chatham House, London, 2021, p.10.

(32) De Rosa Rosanna, The Five Stars Movement in the Italian Political Scenario, JeDEM, vol.5, no.2, 201, p.129-130.

(33) Movimento 5 Stelle, Programma Movimento 5 Stelle: Stato e Cittadini Energia Informazione Economia Trasporti Salute Educazione, Movimento 5 Stelle, Rome, 2018, pp. 4–15.

(34) Amedeo Varriale, Institutionalized Populism, The " Strange Case" of the Italian Five Star Movement, The European Center for Populism Studies (ECPS), Brussels, 2021, p13.

(35) Fernández-García Belén and Valencia-Saíz Ángel, "Populism in Southern Europe", in Democracy Fatigue: An East European Epidemy, edited by Carlos García-Rivero, Central European University Press, Budapest, 2023, pp. 225–232.

(36) حزب فوكس: هو حزب ذو أيديولوجية سياسية راسخة في المحافظة الاستبدادية والقومية بعيدًا عن كونه حزبًا معاديًا للهجرة بقضية واحدة فهو يدعو إلى مواقف سياسية تشمل معارضة زواج المثليين، والإجهاض، وحصص الجنسين، وقوانين حماية العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير الرعاية الاجتماعية العامة، مما يُبرز التكافؤه الأيديولوجي مع أحزاب اليمين المتطرف الأخرى في أوروبا الغربية للمزيد ينظر :

Stuart J. Turnbull-Dugarte, "Explaining the End of Spanish Exceptionalism and Electoral Support for Vox," Research and Politics, Vol. 6, No. 2, London, 2019, p,2

(37) Mauro Serapioni and Pedro Hespanha, "Crisis and Austerity in Southern Europe: Impact on Economies and Societies", e-cadernos CES, No. 31, Centro de Estudos Sociais, University of Coimbra, Coimbra, 2019, p. 11.

(38) António Miguel Moreira Braz, The Radical Right in Europe's Left: Continuity & Change in the Welfare Discourses of VOX and CHEGA!, Institute of Political Science, Leiden University, Faculty of Social and Behavioural Sciences, Leiden, 2021, p. 18.

(39) Eleni Takou, The Rise and Fall of Golden Dawn: Organized Racism Suffered a Great Defeat in Greece—But the Fight is Far from Over, Brown Journal of World Affairs, Vol. 27, No. 2, Brown, 2021, pp. 3–4.

(40) Roumanias, Costas, Skouras, Spyros, Christodoulakis, Nicos، Crisis and Extremism: Can a Powerful Extreme Right Emerge in a Modern Democracy? Evidence from Greece's Golden Dawn، Hellenic Observatory, European Institute, London School of Economics and Political Science، Paper No.126، London، 2018، pp.7–8.

(41) Daphne Halikiopoulou et al., "Changing the Political Agenda: The Impact of Golden Dawn on Greek Party Politics", LSE Blog, London, published on 24/1/2017, accessed on 15/11/2025, see also: https://is.gd/65wdCR

(42) احمد ابراهيم، الأزمات تعيد اليمين المتطرف في أوروبا الى الصدارة : خارطة صعودة وانتشارة، موقع عربي بوست، تاريخ النشر، 5/ 3 / 2025، تاريخ الزيارة، 30/ 11 / 2025 للمزيد ينظر الى:
https://is.gd/IBMg5v

(43) Ioanna Christodoulaki, The Rise of the Golden Dawn in Greece,in "The Wiley Blackwell Companion to Race, Ethnicity, and Nationalism", Wiley Blackwell, London, 2017, pp. 231–232.

(44) Clement Fontan, Frankfurt's double standard: the politics of the European Central Bank during the Eurozone crisis, Cambridge Review of International Affairs, Vol. 31, No. 2, London, 2018, pp. 170–171.

(45) Klaus Busch et al., Euro Crisis, Austerity Policy and the European Social Model, Friedrich Ebert Stiftung, Berlin, 2013, p. 25.

(46) Mario Coccia, National Debts and Government Deficits within European Monetary Union: Statistical Evidence of Economic Issues, Moncalieri،Turin, 2018, p. 5.

(47) Joan Miró, "Debating fiscal solidarity in the EU: interests, values and identities in the legitimation of the Next Generation EU plan," Journal of European Integration, Vol. 44, No. 3, London, 2022, pp. 314–315.

(48) Philip Rathgeb and Jonathan Hopkin, How the Eurozone shapes populism: a comparative political economy approach, Journal of European Public Policy, Vol. 31, No. 12, 2023, pp.5-6.

(49) Camilla Mariotto,Alessandro Pellegata, "Should EU member states help each other? How the national context shapes individual preferences for European solidarity," Comparative European Politics, Vol. 21, 2023, pp. 44-45.

المصادر

المصادر العربية :

اولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- يعقوب كاظم هادي، التيارات الشعبوية والقوى السياسية الصاعدة في أوروبا نماذج مختارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2025.

ثانياً: الانترنت

١- داليا عريان، اليمين الشعبوي كيف يؤثر على سياسات الاتحاد الأوروبي بعد فوزه بانتخابات 2024، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تاريخ النشر 10 /6 /2024، تاريخ الزيارة 3 /11 / 2025 للمزيد ينظر: https://is.gd/2z3Ck8

٢- أحمد إبراهيم، الأزمات تعيد اليمين المتطرف في أوروبا الى الصدارة: خارطة صعودة وانتشارة، موقع عربي بوست، تاريخ النشر، 2025/3/5، تاريخ الزيارة، 2025/11/30 للمزيد ينظر الى: https://is.gd/IBMg5v

Sources in English

First: Books

1- Belen Fernandez-GarcIa and Angel Valencia-Saíz, Populism in Southern Europe, in Democracy Fatigue: An East European Epidemy, Central European University Press, Budapest, 2023.
2- Cas Mudde and Cristobal Rovira Kaltwasser, What is Populism, Oxford University Press, New York, 2017.
3- Ioanna Christodoulaki, The Rise of the Golden Dawn in Greece, Wiley Blackwell, London, 2017.
4- Mario Coccia, National Debts and Government Deficits within European Monetary Union: Statistical Evidence of Economic Issues, Moncalieri, Turin, 2018.
5- Manow Philip, The Political Economy of Populism in Europe، Chatham House, London, 2021.
6- Jens Rydgren، The Oxford Handbook of the Radical Right، Oxford University Press، New York–Oxford، 2018.
7- Nicholas Walton and Jan Zielonka، The New Political Geography of Europe، European Council on Foreign Relations ECFR، London، 2013.

Second: Theses and Dissertations

1- Antonio Miguel Moreira Braz, The Radical Right in Europe's Left: Continuity and Change in the Welfare Discourses of VOX and CHEGA!, Leiden University, Institute of Political Science, Faculty of Social and Behavioural Sciences, Leiden, 2021.
2- Isabel Colyer, The Polish Law and Justice Party's Strategic Approach to Its Relationship With the European Union, Undergraduate Journal of Humanistic Studies, Saint Louis, 2021.
3- Nina Lopez Uroz, Populism Amidst Prosperity: Poland's Growth Model and its Socio-Political Outcomes, London School of Economics and Political Science (LSE), London, 2020.
4- Sampson Kirk, Weapons of the Weak in the European Union: The Rise of Right-Wing Populism and its Implications for Domestic Terrorism, Unpublished Master's Thesis، University of Kansas، Department of Global and International Studies، USA، 2019.

Third: Journals and Periodicals

1- Adam Zoltan and Andras Bozoki, State and Faith: Right-wing Populism and Nationalized Religion in Hungary, Intersections East European Journal of Society and Politics, Vol. 2, No. 1, Budapest, 2016.

2- Amedeo Varriale, Institutionalized Populism, The " Strange Case" of the Italian Five Star Movement, European Center for Populism Studies (ECPS), Brussels, 2021.
3- Andreas Pironaghi, Orbán's big political prize: Immigration and voters, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 48, No. 2, London, 2022.
4- Anna Gwiazda, Right-wing populism and feminist politics: The case of Law and Justice in Poland, International Political Science Review, Vol. 42, No. 5, London, 2021.
5- Avdagic Sabina and Savage Lee, Does the Framing of Immigration Induce Welfare Chauvinism?, Political Behavior, Springer, Vol. 46, New York, 2024.
6- Bjorn Fagersten and Denise Peters, The Hungarian Referendum on Migration, Swedish Institute of International Affairs, No. 1, Stockholm, 2016.
7- Camilla Mariotto and Alessandro Pellegata, Should EU member states help each other?, Comparative European Politics, Vol. 21, 2023.
8- Christina Cottiero et al., Illiberal Regimes and International Organizations, Journal of International Organizations, Vol. 20, No. 1, New York, 2025.
9- Clement Fontan, Frankfurt's double standard: the politics of the ECB during the Eurozone crisis, Cambridge Review of International Affairs, Vol. 31, No. 2, London, 2018.
10- De Rosa Rosanna, The Five Stars Movement in the Italian Political Scenario, JeDEM, Vol. 5, No. 2, 2013.
11- Eleni Takou, The Rise and Fall of Golden Dawn, Brown Journal of World Affairs, Vol. 27, No. 2, Brown, 2021.
12- Elikova Lilja and Andrzej Toshev, Right-Wing Populism in Hungarian Central Europe: Fides and Jobbik, Journal of Utopia and Praxis for Latin America, Vol. 25, No. 12, Maracaibo, 2020.
13- Gul Ceylan Tok, The Politicization of Migration and the Rise of Competitive Authoritarianism in Hungary, Akdeniz Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 37, Antalya, 2018.
14- Hugo Canihac, Illiberal, Anti-Liberal or Post-Liberal Democracy?, Political Research Exchange, Vol. 4, No. 2, Brussels, 2022.
15- Martijn Mos and Igor Macedo Piovezan, Leadership in international populism, New Perspectives, Vol. 32, No. 4, London, 2024.

16- Marlene Laruelle, Illiberalism: A Conceptual Introduction, East European Politics, Vol. 38, No. 2, London, 2022.
17- Marta Lorimer, Europe as ideological resource: the case of the RN, Journal of European Public Policy, Vol. 28, No. 2, London, 2021.
18- Monika Kabata and Ann Jacobs, The migrant other as a security threat, Journal of Contemporary European Studies, Vol. 31, No. 4, London, 2023.
19- Movimento 5 Stelle, Programma Movimento 5 Stelle: Stato e Cittadini Energia Informazione Economia Trasporti Salute Educazione, Movimento 5 Stelle, Rome, 2018.
20- Radoslaw Markowski and Michal Kotnarowski, Alternatives to Liberal Democracies and Their Consolidation in Central and Eastern Europe, Politics and Governance, Vol. 13, No. 4, Lisbon, 2025.
21- Rogers Brubaker, Populism and nationalism, Nations and Nationalism, Vol. 26, No. 1, Hoboken – New Jersey, 2020.
22- Roumanias Costas, Skouras Spyros, Christodoulakis Nicos, Crisis and Extremism: Can a Powerful Extreme Right Emerge in a Modern Democracy?, Hellenic Observatory, European Institute, London School of Economics and Political Science, Paper No. 126, London, 2018.
23- Tomas Boros, The EU Quota Ruling: What are the reasons for the Hungarian Government's Reaction?, Friedrich Ebert Stiftung, Budapest, 2017.
24- Veronika Jozwiak, Hungary's Referendum on EU Immigrant Quotas, PISM Bulletin, No. 64 (914), Warsaw, 2016.

Fourth: Reports

1-Group of Authors, Political dynamics ahead of the European Parliament elections: implications for the EU's political direction and policy priorities, Jacques Delors Institute, Paris, 2024.

Fifth: Internet Sources

1- Martin Armstrong, Where Europe's Far-Right Has Gained Ground, Statista website, Hamburg, 2023, :https://is.gd/96nFBE
2- Daphne Halikiopoulou et al., Changing the Political Agenda: The Impact of Golden Dawn on Greek Party Politics, LSE Blog, London, 2017: https://is.gd/65wdCR